مستقبل القطن المصرى

للأستاذ زكريا بك حجاج

مدير مراقبة القطن ومنع خلطه

(بقية ما نشر فى العدد الماضى)

(٣) رفاع عن الأقطان ذات التيلة الطويلة

طول التيلة فى بعض أنواع أقطاننا ميزة متفردة لا يجوز إهمالها — مأساة القطن السكلاريدس وملابساتها وكونها مقصورة على هذا الصنف بالذات وليست تمس كل قطن طويل التيلة — استنباط أقطان جديدة طويلة التيلة — ميزة هذه الأصناف — فلنهتم فى غير خشية زراعة الأقطان طويلة التيلة .

ويشترك القطن المصرى مع أقطان البلاد الأخرى فى بعض الميزات ، ولكن له ميزات خاصة أتاحتها له طبيعة مصر ، فطول التيلة مثلاً فى بعض أنواع أقطاننا ميزة متفردة ، وليس من الحصافة الاقتصادية إهمال هذه الميزة ، ومحاولة منافسة البلاد الأخرى فى إنتاج أقطان قصيرة التيلة ، ولا سيما وأن فى الوسع — بجهود سنشير إليها — توزيع أقطاننا ذات الميزات المفضلة بشروط مناسبة .

نعم لقد اقترن إنتاج السكلاريدس وهو ممتاز بطول تيلته بتضحيات عظيمة ، إذ كان يكلف الفلاح نفقات كبيرة لم يكن يعوضها السعر ، لأن إنتاج الفدان منه كان ضئيلاً نسبياً ، ونصافى حليجه كان دون المائة

وما منع الناس وقتئذ عن ترك زراعته إلا الأمل فى تحسن أسعاره ، وعدم وجود أقطان مماثلة تكون أضمن وأكثر ربحاً

وفى الثلاث أو الأربع السنوات التالية للحرب الماضية مباشرة استطاع الفلاح بفضل اليسر الذى خلفته سنوات هذه الحرب أن يواجه تلك التضحيات ، ولكن لما عاد النقد إلى قاعدة الذهب لم يجد فائضاً يضحى به ، فما لبث أن رهن أطيانه

وقد زاد المسألة حرجاً أن غلات الأطيان المرهونة قُدِّرت قيمتها على أساس الأسعار فى وقت التضخم النقدى ، ولم تُقدر بسعرها المادى . هذا إلى توالى النقص فيما ينتجه الفدان من قطن السكلاريدس نتيجة لانحطاط الفصيلة وللتلقيح الطبيعى والخلط الزراعى وقلة التسميد وضعف العناية بالوسائل الزراعية الصحيحة

وكان طبيعياً ، وقد تدهور سعر السكلاريدس وهو سيد الأقطان المصرية أن تتدهور أسعار الأصناف التى تقل عنه تنفيذاً لقانون النسبية الظاهر الآثار فى كل مناحى الحياة . فهبطت الأسعار جميعها إلى أدنى مستوى Level Price وأتيح لمحترفى المضاربة أن يلعبوا على مسرح الاقتصاد المصرى أدواراً أكسبتهم على حساب المنتج كسباً كبيراً

لذلك ليس غريباً أن تثير الدعوة إلى زراعة الأقطان طويلة التيلة أشد الانزعاج . ولكن المأساة — إذا نفذنا فى حقائق الأمور — مأساة صنف السكلاريدس بالذات وليست مأساة كل قطن طويل التيلة . وليس يصح منطقياً أن يسوء حظ كل الأقطان طويلة التيلة لأن أحدها كان سيء الحظ لظروف خاصة

ساءت أسعار السكلاريدس فى المدة من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٢ إلا فترات قصيرة ارتفع فيها السعر نسبياً . وقد اختتمت هذه الفترة بهبوط السعر هبوطاً مزعجاً إذ بلغ فى شهر يونيو سنة ١٩٣٢ تسعة ريالات

لذلك جد المهتمون بالأمر فى استنباط أصناف أخرى يكون لها من وفرة الإنتاج ما يضمن الربح لمنتجها ؛ فاستنبط فى سنة ١٩٣٤ صنفا النهضة والجيزة ٧ ، وكان الأول قصير العمر فات ، فأما الثانى فما زال يعيش

وتوالى الاجتهاد فيما بين سنة ١٩٣٤ ووقتنا هذا ، فاستنبط الوفير وهو متوسط التيلة ثم الكرنك والملكى اللذان يعدلان السكلاريدس فى طول تيلته ، وأخيراً صنف جيزة ٣٩ أو شريبنى

وفى هذه الفترة الأخيرة (من سنة ١٩٣٤ إلى الوقت الحاضر) لم يصب الأقطان طويلة التيلة كساد . بل — على العكس — صادفت هذه الأصناف إقبالاً طيباً جداً من المصانع على الرغم من ظروف الحرب التى حدت من التصدير

وإذا كنا متفقين مع المستر هانكوك خبير القطن بوزارة الزراعة فيما ينادى به من أن الصناعة لا تتطلب طول الشعرة فحسب ، بل هى تتطلب أيضاً متانة الشعرة ودقتها ، فإننا لننتبط

إذ تؤكد أن الصنفين المصريين المستنبطين أخيراً وهما الملكي والكرنك يجمعان إلى مزية طول التيلة مزيتي المتانة والدقة

إن مناطق زراعة القطن في أمريكا وآسيا وأفريقيا - إذا استثنينا بعض جهات أمريكا - لا تنتج إلا أقطاناً قصيرة التيلة. ومن المقطوع به أن البيئة الأولى لإنتاج القطن ذي التيلة الطويلة هي أرض الكنانة التي أكرمتها العناية الإلهية بطبيعة جوية معتدلة ويد عاملة رخيصة مجتهدة

فلنعمم - في غير خشية - زراعة الأقطان طويلة التيلة ما دامت تواتم طبيعة أرضنا، ولا سيما وقد استنبطت منها أصناف وفيرة الإنتاج عالية التصافي

على أن الغبن في زراعة القطن السكلاريدس لم يكن مرجعه في الحق إلى نوعه، ولكن إلى ملابسات بيعه، فالمنتج كان ينشد الربح، أو على الأقل الفرار من الخسارة؛ والمغزل كان يستكثر السعر، فكان يؤثر الرخيص من الأنواع ولو كان قصير التيلة. ولو استطاعت المصانع شراء السكلاريدس بما يزيد ٢٠٪ على أسعار القطن الأمريكي لفعلت راضية

وقد كان بيع القطن المصري يخضع لعوامل توجدها الآلة البورصية؛ فهي كانت تسجل بحساسية شديدة كثرة العرض عند بدء الموسم، ويظل ذلك التسجيل حتى يخرج أغلب المحصول من أيدي المنتجين

هذا إلى الملابسات التي أوضحناها قبلاً، وإلى عوامل أخرى كانت تتآمر على خفض أسعار ذلك القطن

على أن النسبة الآن بين سعر القطن المصري طويل التيلة وبين سعر القطن الأمريكي ليست عالية. فالقطن «المدلن» الأمريكي يساوي الآن ٢٠ دولاراً، أي ما يوازي ٦٦٠ قرشاً باعتبار أن الدولار يساوي ٣٣ قرشاً، فلو أضيف إلى هذا السعر ٢٠٪ منه، أي ما يعادل ١٣٢ قرشاً، لكان السعر ثمانية جنيهات مصرية تقريباً، وهو ما يقرب جداً من سعر القطن الكرنك المصري محلوجاً

هذه هي النسبة، والظروف ظروف حرب حدَّت من تصدير قطننا المصري ودعت إلى عدم التعامل عليه في البورصات. فكيف في الظروف العادية حين ينطلق قطننا من كل قيد؟

(٤) - وسيلة التبادل

إعادة نظام المدينين الدفيسين - نظام التبادل التجاري المرجح الأخذ به بعد الحرب - اقتراح الأخذ بهذا النظام في مصر

إن عناصر الغنى في أمة من الأمم هي مقدرتها على الإنتاج الزراعي أو الصناعي، ووفرة اليد العاملة والآلات فيها. وليس النقد في حقيقة أمره إلا أداة للاستبدال ووسيلة للمقارنة بين القيم. ولقد ظل الذهب والفضة طويلا مقياس الغنى في الأمم، ولكنهما في الحق مقياس أفسده سوء الاستعمال. وما مَثَلُ هذين المعدنين في تقدير الثروة العامة للأمم إلا كمثل ميزان مختل في حانوت بدال، لا يلبث أن يؤدي إلى إفلاس صاحبه

إنه ليس من العدل أن ينقسم الأفراد إلى فريقين: أحدهما وهو الفريق الأكبر يقضي حياته في الإنتاج الزراعي أو الصناعي، ومع ذلك يعاني الكثير من البؤس والبطالة، والثاني وهو فريق الأقلية يتحكم في الفريق الأول، يعطي ويمنع لأن بيده المال

هذا النظام ينبغي أن يستبدل به نظام آخر يحقق العدالة لأفراد الأمة، ولا يدع للمال كل ذلك السلطان الضخم، بل يُنصب الإنتاج نفسه حاكماً اقتصادياً بدلا من الحاكمين الحبيسين: الذهب والفضة

والظن أن العالم يتجه بالفعل هذا الاتجاه، وأن نظام التبادل التجاري فيما بعد الحرب سيحمل كثيراً من الدول على التخصص في إصدار سلع معينة مقابل استيراد ما يلزمها من الدول الأخرى على نحو قريب من نظام المقايضة Barter Economy Le troc فليكن القطن طويل التيلة سلعتنا التي نحصل بها على حاجاتنا من الخارج

وبهذه المناسبة نذكر أن عندنا الآن كميات من هذه الأقطان ينبغي ألا يساورنا القلق على تصديرها، لأنه عندما يستقر السلام سنستطيع أن نجيب بها مطالب البلاد المجاورة التي ستعوزها يقيناً هذه الأصناف

(٥) - نظام تمويل المصارف للقطن

نقد نظام التمويل في مصر - إرهاقه للمنتج - النظام المنشود

إن نظام أعمال المصارف في مصر - فيما يختص بتمويل المنتج الزراعي عامة، ومنتج القطن بصفة خاصة - يخالف نظم المصارف الوطنية في بلدان العالم جميعاً. وكأنما وضع خصيصاً لهذا البلد السيئ الحظ

يقدم الفلاح إلى المصرف إنتاجه القطني فيقدِّر المصرف للسلعة ثمناً بخساً، وبذلك يكون «الغطاء» الواجب أداؤه عالياً، ثم يرفع المصرف سعر الفائدة، ويقيد المنتج بالتزامات ثقيلة تؤوده وتعجزه عن الوفاء بها، فلا يلبث المصرف أن يقذف إلى البورصة